

الى ذلك حين قال (ص ٢٢) :

« من خلال تصريحات فانس وزير خارجية الولايات المتحدة خلال زيارته للمنطقة ، والتي طالب فيها بضرورة تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني ، نلمس ان العدو يعمل على ان يجعل من العنصر الفلسطيني رقما جديدا مضافا الى بعض الارقام في مسيرة التراجع والتنازل والانهازام ، ظنا منه ان الثورة الفلسطينية اصبحت في وضع لا يؤهلها لمقاومة المشاريع الامبريالية الاميركية - الصهيونية » .

وخرج فاروق القدومي عن النص ليقول : « ان تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني في هذه المرحلة ٠٠ خيانة » . ثم حدد (ص ٢٣) اسس العمل السياسي لمنظمة التحرير في المرحلة المقبلة مبتدئا بالقول « العمل على تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة الفلسطينية ٠٠٠ في اطار منظمة التحرير ، والالتزام بميثاقها ومبادئها وقراراتها » .

وانزاح بذلك هم اساسي كان يسيطر على اجواء المجلس ، وتبدد خوف اساسي نجحت الحملة الاعلامية الاميركية في فرضه « نفسيا » على الكثيرين .

وكانت القيادة الفلسطينية ، هي التي بادرت لتفعل ذلك من تلقاء ذاتها ، وقبل ان يبدأ النقاش الذي حذر من خطورة هذا التعديل المطلوب .

القرار ٢٤٢ :

وكان الهاجس الثاني المسيطر على اجواء المجلس هو الخوف من الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، وعلان الاستعداد لحضور مؤتمر جنيف على أساسه ، انطلاقا من التحليل القائل بان ما تعرضت له الثورة الفلسطينية من ضربات خلال السنتين الماضيتين ، يجعلها عاجزة عن الاستمرار في اعلان معارضتها لهذا القرار . وهنا أيضا حصل العكس تماما ، ان جدد تقرير اللجنة التنفيذية رفضه لهذا القرار في اكثر من موقع :

في الصفحة الثانية قال التقرير : « ان احد بنود خطة العمل السياسية للمنظمة خلال السنوات الثلاث الماضية كان ٠٠ افشال المحاولات التي استهدفت ربط القضية الفلسطينية بمنطوق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ » .

ثم شرح التقرير مطولا العمل السياسي الفلسطيني الذي استهدف تخطي هذا القرار ، واستصدار قرار آخر يضمن الحقوق الفلسطينية الوطنية الثابتة ، للاستناد اليه في اية معالجة للقضية الفلسطينية في اي محفل دولي .

واوضح التقرير انه تم التوصل الى هذا القرار المطلوب في الدورة الـ ٢٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو القرار (٣٢٣٦) الذي ينص على :